أثر التحالفات الدولية في إستقرار الأمن الدولي

أ. م. د. شيماء عادل فاضل*
م. د. علي طارق*
باحثان آكاديميان من العراق

* كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة العراقية.

المقدمة

إنَّ موضوع التحالفات الدولية هو ظاهرة قديمة وحتمية تقتضيها طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى وتعدد السياسات، كما يمثّل سنداً حقيقياً للدول أو المؤسسات المتحالفة للإستمرار في النشاط والتوسع مستقبلاً ومواجهة التحديات والمخاطر والأزمات.

ومن الجدير بالذكر أنَّ القرن الحادي والعشرين شهد تحديات وتهديدات أفرزتها متغيرات عديدة في عالم سريع التغير، إذ إنَّ التكنولوجيا إكتسحت جميع المجالات، والتقدم العلمي الهائل في وسائل الإعلام وحقول الإتصال وتبادل المعلومات ساهم في كسر الحواجز السياسية والجغرافية والثقافية والإقتصادية، وبروز مفاهيم العولمة وتطبيقاتها، ونمو الأسواق الواسع تبعاً لتطبيقات الخصخصة وتوسيع مجالات القطاع الخاص وتطبيقات آلية السوق والمناداة بحرية ذلك السوق من التدخل الحكومي، والإضطراد الهائل في مجال الإبتكار والإبداع، جعل الدول تتجه إلى أن تعتمد أسلوب التعاون مع دول أخرى تشترك معها في النشاط، والذي يساعدها في تحقيق أهدافها مع المساهمة في تحقيق أهدافها المتعاونة معها، وهذا ما نشير له في موضوع دراستنا (التحالف الدولي).

إنَّ أهم هدف من أهداف أي حلف هو تحقيق السلم والأمن الدوليين، وفي حال تمَّ تهديد الأمن العالمي من أي دولة أو جهة غير دولية كما هو الحال مع ما يحصل من تهديد من التنظيمات الإرهابية، فإنَّ الأحلاف الدولية تمثّل الحل الأمثل لمعالجة مثل تلك المخاطر التي تهدّد الأمن العالمي.

كما تؤكد التغيرات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة أَنَّ التحالف الدولي لا يمكن للدول تجاهله، لأنها لا تستطيع العيش أو البقاء في إنفرادية أو في إستقلالية تامة بنشاطها لأَن العزلة كانت في أغلب التجارب سبباً أساساً للإنهيار فالتسابق العسكري، والمخاوف الأمنية، وتحسين المستوى الإقتصادي، وتطوير الجانب الدبلوماسي، والبحث العلمي الذي يجب تشجيعه وتدعيمه، كل هذه العوامل تجعل من التحالف الدولي أمراً حيوياً لا مفر منه، لذلك لا بدَّ من تغيير جذري في الذهنيات لاسيما ضمن المرحلة الراهنة في ظل إستمرار حالات عدم الإستقرار السياسي والأمني كما هو حاصل في العراق وسوريا، وفي المستقبل.

هذا الى جانب أَن الأمن الدولي أمسى ولا زال الجزء الأهم في النظام العالمي وللحفاظ عليه لا بدَّ من إتّباع آليات مناسبة.

هذا الى جانب أَن الأمن الدولي أمسى ولا زال الجزء الأهم في النظام العالمي وللحفاظ عليه لا بدَّ من إتّباع آليات مناسبة تتلاءم والخطر الذي يهدّد النظام العالمي المتمثل بالإرهاب الدولي (تنظيم (داعش الإرهابي)، وبناءاً على ما تقدم فإنَّ الآلية الدولية المتبعة لحفظ السلم والأمن الدوليين هو إقامة تحالف دولي يضمّ أكبر عدد من الدول للتصدي لخطر الإرهاب.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق غايات عدة، وهي:

1. بيان أهمية موضوع التحالفات الدولية ومدى تأثيرها في الأمن الدولي في ظل حجم التهديدات التي يتمّ التعرض لها لعدد كبير من دول العالم.
2. إيجاد حلول لظاهرة إنتشار التنظيمات الإرهابية التي تؤثر سلباً في الأمن الدولي ودور التحالفات الدولية في تبني حلول وطرق عمل جادة في القضاء على الإرهاب الدولي.

حدود البحث: يغطي البحث المرحلة الممتدة من عام 2003 ولحد 2016 ومدى تأثيراتها في المستقبل.

مشكلة البحث: يتعامل البحث مع مشكلة مفادها، أن الأمن الدولي وبعد تنامي وإنتشار التنظيمات الإرهابية أصبح مهدداً بشكل لا يمكن التغاضي عنه من دول العالم، فالتحالف الدولي جاء نتيجة طبيعية لتلك التهديدات، المشكلة الحقيقية التي يواجهها العالم، وتكمن المشكلة هنا في بقاء

وإستمرار تنامي التنظيمات الإرهابية التي من الممكن أَنْ تهدّد الأمن العالمي بشكل جدي في ظل صعوبة توحيد وجهات نظر دول العالم تجاه هذه القضية، وفي ضوء هذه المشكلة، تطرح عدة تساؤلات:

1. ما أثر تنظيم (داعش) الإرهابي في الأمن الدولي؟
2. هل يمكن للتحالف الدولي أنْ ينهي تقدم وإنتشار تنظيم (داعش) الإرهابي؟
3. أيمتلك التحالف الدولي إستراتيجية عمل واضحة ومعلنة تجاه التنظيم أم يعتمد سياسة رد الفعل؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: «بناء تحالفات دولية (متغير مستقل) قائمة على توحيد وجهات النظر الإيديولوجية والسياسية والإستراتيجية بين أعضائها سوف يساعد الى حد كبير في إستقرار الأمن الدولي (متغير تابع)، والعكس صحيح».

المحور الأول: دورة حياة التحالفات الدولية: رؤية عامة في الجانب العملي

في عالم تعددت فيه المخاطر والأزمات تضطر الدول الى الإلتجاء نحو خيار التعاون مع غيرها، فالتعاون يسيطر على هذه التحديات ويضمن توفير الحاجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لإختراق الساحة الدولية.

إنَّ التطرق والتفكير في بناء التحالف الدولي يتطلب إجراء عدد من التدابير وهذا ما أشار إليه «سبيكمان (SPEkAMAN) بضرورة توافر عدة متطلبات لتكوين التحالف الإستراتيجي، منها[1]:

- ضرورة فهم قدرات أطراف التحالف المزمع تكوينها.
- فهم ثقافة وإستراتيجية كل دولة.
- تحديد وتشكيل رؤية كل طرف وتوصيلها للأطراف الأخرى بشكل سهل وواضح حتى يمكن بناء الرؤية المشتركة بينهم.
- تكوين أو وضع تصور للتوقعات أو النتائج الممكن تحقيقها من وراء تكوين التحالف.

(1) ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي، (الإسكندرية: مكتبة مدبولي وكلية التجارة، 1997)، ص178.

فيما ذهب كل من (TERPSTKAR & SARATHY) الى أنَّ المعايير التي تأخذها الدول في الإعتبار عند إختيار شركاء التحالف هي[2]:

ـ أن تكون مساهمات كل طرف متوازنه.

ـ أن يكون إحتمال تحول أحد الأطراف إلى منافس قوي في المستقبل إحتمالاً ضعيفاً.

ـ أن يكون إستخدام خيار التعاون افضل مع الطرف الآخر بدلاً من منافسته.

ـ أن يكون هناك توافق بين الدولتين على المستوى الدولية لكل منهما.

ـ أن يكون هناك تخطيط بين الدولتين يساعد على تحقيق التوازن بين الأهداف ومصالحهما ذات التأثير الدولي، كما يؤدي إلى وضوح الرؤية المستقبلية للأطراف المتحالفة كافة، ويتضمن الإعداد مسبقاً والإختيار بين البدائل المتعلقة بالأهداف والأوليات والإجراءات والقواعد والبرامج والموازنات.

(2) محمد طه بدوي، مذكرات في التنظيم الدولي، (الإسكندرية مطابع كلية التجارة، 1970)، ص25.
كذلك ينظر: محمد السيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والعراق، خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، (القاهرة :مركز الأهرام للدراسات والبحوث الدولية، 2003)، ص129–130.

كما إن بناء تحالف قوي يتطلب توافر شروط لنجاح عملية تشكيل وبناء الأحلاف، وكما يلي[3]:

1. وجود قوة دولية أو إقليمية لها القدرة على جمع عناصر فاعلة في النظام الدولي أو النظام الفرعي الإقليمي، على شرط أن تتسم بالقدرة الجاذبة Centripetal، اي القدرة على تكتيل ودمج القوى الصديقة، وكذلك القدرة على الدفع بالقوى غير الصديقة بعيداً عن محيطها الدولي والإقليمي Centrifugal.

2. وجود حد أدنى من المصالح المشتركة بين الدول الداخلة في التحالف.

3. توافر هدف مشترك لدول التحالف كصد عدوان محتمل او ردع سلوك دول مارقة Rogue State، أو تحرير إقليم الدولة من الإعتداء عليها بدون سند من القانون الدولي.

4. تقوم كل دولة طرف في التحالف الدولي بتقديم عدد من عناصر القدرات سواء العسكرية أم الإقتصادية أم المالية الى قيادة التحالف التي عادة ما تكون الدولة الكبرى التي بادرت بتشكيل التحالف، أو الدولة الإقليمية

(3) Ikenberry, j, after Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the rebuilding of order after Major Wars. princeton, nj: princeton University Press, 2000, p. 56.

المركزية في إقليم ما، أو الى قيادة المنظمة الدولية، والمنظمة الإقليمية المعنية.

الحوار والتفاهم أساس التعامل والمساواة في العلاقات التي تبني قاعدة رئيسة لتحقيق التوازن بين الشركاء.

5. يظل التحالف قائماً إما الى أن يتمَّ الإنتهاء من المهمة التي قام من أجلها وذلك بتحقيق الهدف منه أو بانسحاب عدد من الدول الأطراف فيه، ومن ثم إنهياره، او حدوث تغيير سياسي كبير في الدولة الكبرى او الإقليمية المركزية بصورة تجعل الإستمرار فيه مستحيلاً، او وقوع أزمة أخرى أكثر حدة من تلك التي هيأت المناخ لقيامه ومن ثمَّ فإن التحالفات في السياسة الدولية غالباً ما تكون مؤقتة بطبيعتها.

فضلاً عن ما تقدم، توجد عوامل أخرى ضرورية لنجاح التحالفات الدولية منها[4]:

1. إدراك الدولة لأهمية التسلح، وتزويد قيادة الإدارة بقدرات وتوجهات التفكير الإستراتيجي كمدخل للتخطيط الإستراتيجي للتحالف.

2. تهيئة قاعدة بيانات ومعلومات عن الشركاء المحتملين والمستهدفين بالتحالف محلياً وإقليمياً وعالمياً وتحديثها بشكل مستمر، لتكون أساساً لخطط وقرارات التحالفات، إنطلاقاً من ان ما يميز التحالفات الدولية الآن هو الدور البارز لتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات وتأثيرها المباشر بعدّها عنصر قوة تستخدمها الدولة في تحالفها مع شريكها.

3. تطبيق رسالة للمشاركة (MISSION) في توفر النجاح المشترك المتوقع منه خلال التعاون والتفاهم بين الأطراف.

4. يعدّ الحوار والتفاهم أساس التعامل والمساواة في العلاقات التي تبني قاعدة رئيسة لتحقيق التوازن بين الشركاء، وتبني الدولية التي تجنب الصراعات والمنازعات.

5. توفر ثقافة للتعاون والقيم المشتركة وبناء تنظيم قوي يتناسب مع التحالف الجديد[5].

6. يجب أن تشمل اتفاقية الشراكة الإستراتجية (التحالف) تحديداً واضحاً للقرارات وكيفية الإختيار بين البدائل ومعالجة المخاطر وحسم

(4) د. عبد المنعم المشاط، التحالف الدولي.... الأهداف والتناقضات، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والبحوث الدولية، يناير 2015، ص82.

(5) د. عبد السلام إبراهيم البغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي، ط1، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ، ص81.

المنازعات وعدم التحولة من التعاون إلى التنافس.

ان الدول تسعى بصيغة التحالف كونها ضرورة تفرضها مقتضيات أمن الدولة المعنية.

يتضح مما سبق أن البيئة التنافسية دائمة التغيير وتزايد المخاطر مما يؤدي إلى ضرورة البحث عن شركاء أو حلفاء استراتجيين لمواجهة المخاطر، وخاصة الحلفاء الجدد في الساحة العالمية. ويرتبط منطق هذا التحالف بالرغبة في التنافس العالمي من خلال:

1. الإشتراك في تبادل الخبرات والإمكانات والتكنولوجيا، فعالم اليوم أصبحت المعرفة عاملاً أساساً لتحقيق أهداف الدولة، فالمعلوماتية وشبكة الإنترنت ومختلف المعارف حققت لدولها ثروة حقيقية إستفردت بها الدول المتقدمة، والمعرفة تتطلب تحالفات إستراتيجية بين مختلف الدول على صعيد التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والتدريب، يسمح ذلك للمؤسسة من إكتساب خبرات إضافية تمكنها من التطور والنمو والبقاء في الساحة الدولية[6].
2. تقليل المنافسة: فالدولة المتحالفة تتفق على أهداف مشتركة تسعى لتحقيقها معاً، فتقل بينها المنافسة على الساحة الدولية.
3. إقتسام المخاطر: كل نشاط معرض لمخاطر متنوعة، قد لا يمكن للدولة الواحدة التصدي لها بمفردها، والتحالف من شأنه أن يؤدي إلى إقتسام المخاطر، فوجود دولتين متحالفتين تنشطان في مجال واحد يسمح لكلتيهما بتخفيض المخاطر المتنوعة إلى النصف.

كما ان الدول تسعى بصيغة التحالف كونها ضرورة تفرضها مقتضيات أمن الدولة المعنية لتحقيق مصلحتين: الأولى، الإستفادة من إيجابيات مقومات التوازن القطري الذي ترى نقصانه لديها لكنه متوافر لدى غيرها من الدول، فتتحالف معها لترتقي بمستوى توازنها القطري، أما المصلحة الثانية: فتجميع إمكانياتها بغية تحقيق هدف مشترك[7].

وقد إزدادت أهمية توافر تحالفات دولية في الساحة العالمية رغم قدمها حتى عدت وظيفة ضرورية لتوازن القوى تعمل ضمن نظم الدول المتعددة، فإختيار دولة ما لطريق الأحلاف ليس مسألة مبدأ بل مسألة ملائمة، فالدولة تستغني عن أحلافها إذا ما هي إقتنعت بأنها من القوة بحيث يمكنها الصمود أمام أعدائها من دون دعم أحد، أو أن أعباء الإرتباطات الناتجة عن الأحلاف

(6) فريد علي محمد، الإدارة الدولية، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1995، ص106.

(7) محمد عبد اللطيف خليفة العوامل المؤثرة في إتجاهات مدراء الأعمال نحو تكوين تحالفات إستراتيجية قديمة: دراسة ميدانية على القطاع الصناعي في دولة الإمارات، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 1، 2001، ص 27.

تفوق حسناتها المرتقبة، فعلى سبيل المثال، رفضت بريطانيا وأمريكا الإرتباط فيما بينهما بأحلاف في الماضي، لكن إتساع رقعة اللعبة الدولية بين الدول الكبرى المتصارعة على النفوذ في العالم جعلت الأحلاف ضرورة لهما في الخمسينات لا سيما مع بداية حقبة الحرب الباردة.

كما ليست كل مجموعات المصالح المشتركة التي تستدعي سياسات وتصرفات متناسقة أو متطابقة تستدعي الدخول في تحالفات صريحة، وذلك لأن التحالف من جهة أخرى، يتطلب وجود مصالح مشتركة وثيقة لقيامه، وفي هذا الصدد يعبر في اللغة السياسية بالقول ليس في العلاقات الدولية صداقة دائمة أو عداوة دائمة بل مصلحة دائمة، اذ رأينا كيف انضمت ألمانيا وفرنسا لحلف شمال الأطلسي (الناتو) رغم استمرار عدائهما عقوداً طويلة من الزمن، وبالعكس فما كان يعرف بالتحالف الصيني السوفييتي الذي أبرم في الرابع من تشرين الثاني 1950 بدأ يضعف منذ 1956 لينقلب إلى خصومة مكشوفة منذ مطلع الستينات إثارتها الثورة الثقافية في الصين في منتصف عام 1966 إذ تحولت العلاقات بين البلدين إلى توتر مستمر لم يخلُ أحياناً من صدامات مسلحة أو تحالفات متضادة دخلتها الواحدة ضد الأخرى[8].

(8) Borgatti, S. P, M. G. Everett & L. C. Freeman, Ucinet for Windows: Reference Manual Harvard, MA :Analytic Technologies, 2002As of 24 may 2011: http://www. analytictech. com/ucinet/documentation/ usersguide. doc

وإذا تتبعنا معاهدات التحالف التي شهدها القرنان المنصرمان (السابع عشر والثامن عشر) نفوجئ بالتفصيل الدقيق الذي صيغت به الإلتزامات القاضية بتقديم الجيوش والمعدات والتموين والمساعدات المالية وسواها مما هو ضروري لفعالية الحلف، والمصالح المشتركة هذه ليست بالضرورة محددة بإقليم جغرافي أو هدف محدد مثلما كانت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في حفظ توازن القوى الأوربي، وكذلك فهذه المصالح لا تكون متعذرة على الدقة والتحديد عندما تتصل بعدو مرتقب، ففي حين يمكن أن يوجه التحالف النموذجي ضد دولة أو دول بعينها فقد يكون ذلك غير ممكن كما كانت الحال مع أعداء المصالح البريطانية والأمريكية إذ لم يكن تحديدهم ممكناً بصورة مسبقة ذلك أن كل من يهدد التوازن الأوربي للقوى كان عدواً لهما، وعلى هذا فالمصالح النموذجية التي توحد دولتين أو أكثر ضد الغير هي في الوقت نفسه أكثر جزماً في تحديد العدو ولكنها أقل دقة في تحديد الأهداف المراد تحقيقها ضده والسياسات الواجبة الإتباع حياله.

ولأجله ظهر التنوع في التحالفات التي تخدم مصالح أو سياسات متطابقة فالتحالف الأمريكي البريطاني ضمن حلف شمال الأطلسي يقدم مثالاً نموذجياً لتحالف يخدم مصالح متطابقة، فهدف أحد الشريكين فيه هو الحفاظ على توازن القوى في أوربا، هو مشابه لهدف الشريك الآخر[9].

(9) عايدي زكي واخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ط1، القاهرة، سينا للنشر، 1994، ص 36.

وعلى عكس ذلك فالتحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والباكستان هو أحد الأمثلة المعاصرة لتحالف يخدم مصالح متممة. فأما للأولى فهو يخدم الهدف الأمريكي الرئيس، بتوسيع نطاق سياسة الإحتواء للشيوعية. وأما للباكستان فهو يفترض أن يخدم بالدرجة الأولى هدف زيادة إمكاناتها السياسية والعسكرية والإقتصادية تجاه جيرانها. وقد قلنا «يفترض أن يخدم»، لأن التجارب المريرة التي مرت بها الباكستان أثبتت إنتفاء مصلحتها من هذا التحالف يوم تعرضت هذه المصلحة لخطر حقيقي وخاصة في حرب 1971 مع الهند حول بنغلادش. وتقدم معاهدة الحلف المقدس لعام 1815 وتصريح الأطلسي لعام 1941 وربما حلف وارسو لعام 1955 أمثلة جيدة لتحالف أيديولوجي. فكل هذه الوثائق تضع مبادئ عقائدية عامة إلتزم المتعاقدون إحترامها وصيانتها[10].

(10) د. عبد المنعم سعيد، ما بعد الربيع العربي... الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات، يوليو2015)، ص49.

كما أحياناً تندمج الإلتزامات الأيديولوجية بالإلتزامات المادية في معاهدة التحالف ذاتها في حالة وقوع هجوم او تخريب، مثال ذلك تحالف الأباطرة الثلاثة عام 1873 الذي نصّ على التعاون العسكري بين النمسا وألمانيا وروسيا في حالة وقوع عدوان على إحداها. وفي الوقت نفسه أكد الملوك المتعاقدون تضامنهم ضد إحتمال التخريب من جانب الجمهوريات المجاورة.

وكذلك التحالف الإقليمي بين دول الخليج العربي التي وقعت إتفاقية إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية مكوناً من (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وقطر، وعمان) لمواجهة تحديات نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية، ونتائج حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية ـ الإيرانية) للمدة من (1980 ـ 1988)، وقد نجح التحالف الإقليمي فيما بعد من تكوين تحالف دولي تجاه حرب الخليج الثانية (دخول العراق للكويت) عام 1991، وادارة عملية السلام العربية الإسرائيلية أو التعامل مع أزماتها ونوبات العنف والحرب فيها المتكررة على الجبهتين الفلسطينية واللبنانية.

هذا الى جانب قيام دول مجلس التعاون الخليجي بوضع نهاية للأحداث التي وقعت في البحرين عام 2011، فضلاً عن قيام التحالف الخليجي أيضا، بالإشتراك مع الأردن وتأييد ضمني من إسرائيل بمساعدة مصر في المرحلة التي تلت ثورة 30 يوليو 2013[11].

(11) أُنظر :سامح راشد، إقتراب خاطىء لمواجهة التحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الدولية، يناير 2016، ص146

أما عن الأثر السياسي لهذا العامل الأيديولوجي في الأحلاف فيتمثل في أن التحالف الأيديولوجي البحت الذي لا تدعمه مصالح مادية وهذا لا يمكن أن يولد إلا ميتاً. فلا يمكن تحديد سياسات وقيادة تصرفات بمجرد التظاهر بوجود تضامن سياسي، إذ لا يوجد هكذا تضامن.

وإذا كان العامل العقائدي مفروضاً من على مجموعة المصالح الحقيقية فإنه يمكن أن يدعم الحلف بتسخير المعتقدات الأخلاقية والمسوغات العاطفية لتقويته، غير أنه من الممكن للعامل العقائدي أن يضعف الحلفاء من جهة أخرى، وذلك بعرقلة مدى المصالح المشتركة التي يفترض أن التحالف قام ليحددها، وبإثارة آمال مكتوب عليها الإخفاق. ويقدم التحالف الواقعي الأمريكي البريطاني مثالاً لذلك[12].

(12) محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية للنشر، 2000، ص 59.

في الحقيقة يرى أغلب الباحثين أن ما دام هدف أغلب التحالفات هو صيانة الإستقلال السياسي والسيادة الإقليمية للدول المستفيدة فإن مثل هذا التحالف لا يختلف كثيراً عن معاهدات الحماية.

وهكذا فتوزيع المنافع يمكن أن يعكس توزيع القوة في الحلف وكذلك تحديد سياساته، فدولة كبرى مثلاً يمكن أن تتحكم في حلف ضعيف فيما يتصل بالمنافع والسياسات. ولهذا السبب حذر ميكافيلي الدول الضعيفة من الإنخراط في أحلاف مع دول كبرى إلا بدافع الضرورة الملحة. وتمثّل العلاقة بين واشنطن وكوريا الجنوبية صورة لما ذكر.

على أن هذا التلازم بين المنافع والسياسات والقوة ليس حتمياً بصورة مطلقة. فيمكن لدولة ضعيفة أن تكون قادرة على إستغلال علاقتها بحليف قوي وذلك بإلزام الأخير بدعم مصالحها الحيوية التي قد لا تعني الكثير له أو التي يمكن أن تناقض مصالحه.

أن ما دام هدف أغلب التحالفات هو صيانة الإستقلال السياسي والسيادة الإقليمية للدول المستفيدة فإن مثل هذا التحالف لا يختلف كثيراً عن معاهدات الحماية.

يقابل ذلك أنه يمكن للدولة الضعيفة أن تفرض على الحليف

القوي دعمها الذي هو من دون شك، أقل أهمية للأخير من دعمه لها. ومن الناحية التاريخية كانت العلاقة بين ألمانيا والمجر والنمسا قبل الحرب العالمية الأولى من هذا النوع الذي تدخل فيه حالياً العلاقة بين أمريكا من جهة وباكستان وتايوان من جهة ثانية، لكن من الممكن أن يكون لدى الدول الضعيفة من الإمكانات ما يكون له قيمة كبرى للحليف الأقوى، اذ لا يمكن إستبدالها أو التعويض عنها. فالفائدة الفذة التي يمكن لهذه الدولة أن تمنحها أو تسحبها يمكن أن تعطيها ضمن التحالف مركزاً لا يمكن قياسه بالمعايير العادية لتبادل المنافع في الحلف مثال ذلك العلاقة بين إيسلندا وأمريكا فيما يتعلق بالقواعد العسكرية وبين البرتغال وحلف الأطلسي بالنظر للموقع الدولي وبين أمريكا وإسرائيل بالنظر للعاملين معاً، إضافة لقيام إسرائيل بدور المخفر الأمامي الأمريكي في الشرق العربي[13].

(13) Daalder, l. &j. Goldgeier. Global NATO. Foreign Affairs, September/ October 2006, pp105 -106

كما قد تساهم المشروعية القانونية لمعاهدة التحالف والحملات الدعائية التي ترافق عقده في خداع الباحثين بشأن قيمة العملية الحقيقية التي لا يمكن تقديرها إلا بفحص موضوعي لسلوكية الأعضاء في الحلف في الواقع العملي، او الطريقة المتبعة لنشوء الأحلاف، أو لدراسة كيفية نشوء الأحلاف التي قد تكون بدراسة حلف معين لإستخلاص العوامل الأساسية التي كانت السبب في نشوئها، ومن ثم تطبيقها على الأحلاف الأخرى.

فإذا تقاربت هذه العوامل أو تطابقت أمكن التوصل إلى نظرية معينة يصح إعمالها قاعدة على ما يدرس من أحلاف قائمة أو مستقبلية.

والقاعدة تتمثل في أن إنشاء حلف سببه ما تتعرض فيه أسس النفوذ السياسي ضمن تكتل ما للضعف بسبب التغيرات السياسية، في وضع لا تكون الدول المُستَغلة فيه من القدرة بحيث تقاوم الخصم الخارجي من دون مساعدة أو تحدّ من تضاؤل الإستقلال السياسي الناجم عن الإنضمام إلى التحالف، وبجمع هذه العوامل في فرضية عامة وعلمية وهي أن تكوِّن الدول حلفاً عندما تواجه تغييراً جديداً ومهدداً في الوضع العسكري، وتحاول الدولة المسيطرة فيها إيجاد طرق جديدة لتدعيم مركز قوتها في مواجهة الخصم ومركز نفوذها على حلفائها إذا تعرض أحد المركزين للخطر، فإذا طبقت هذه الصيغة العامة على الأحلاف الرئيسة التي شهدها عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي حلف الأطلسي NATO وحلف جنوب شرق آسيا

تطور الأحلاف او زوالها يتمثل فيما يتعرض له الحلف من تغيرات وآثار حتى ينقضي.

SEATO والحلف المركزي CENTO لوجد أن عناصرها الثلاثة وهي (أ) تغيير جديد مهدد في الوضع العسكري، (ب) الدولة المسيطرة تسعى لتدعيم مركزها في مواجهة الخصم، (ج) الدولة المسيطرة تسعى لتدعيم مركزها تجاه حلفائها تنطبق عليها تماماً مع تركيز أكثر على إحداها أو بعضها في حالة هذا الحلف أو ذاك، بل يذهب بعضهم إلى صلاحية هذه الصيغة العامة حتى للأحلاف الثنائية الرئيسة كالحلف الروسي الصيني والحلف الواقعي والمستمر بين بريطانية والولايات المتحدة والمعرف بالعلاقات المميزة بين البلدين[14].

(14) Santa Monica, CA: RAND Corporation, RGSD-266, 2010, The Enduring Partnership? TheTransatlantic community as Natural Alliance, p58.

أمَّا تطور الأحلاف او زوالها يتمثل فيما يتعرض له الحلف من تغيرات وآثار حتى ينقضي، إن أهم مظاهر تطور الحلف حجمه، والإفتراض السائد في التحليل النهائي أن الفاعل السياسي هنا هو الدولة السائدة في الحلف، سيسعى لزيادة الدعم السياسي الممنوح إلى حده الأعلى ولذا سيزيد قدر المستطاع من عدد الدول الداخلة في حلفه أو أحلافه، ويؤكد هذا المنحى سياسة الأحلاف الأمريكية خلال حقبة الرئيس أيزنهاور التي تميزت بإنتشار الأحلاف الأمريكية الثنائية والجماعية، وذلك لبناء التكتلات والتي حملت الإعتقاد بأن الدولة تسعى لحد أدنى من هذه التكتلات أو الأحلاف النشطة بقدر ما تعتقد أنها ستضمن لها ربحاً نزاعاً قائماً أو تحقيق أي غرض آخر قصد من الحلف تحقيقه، لا أكثر ولا أقل، وذلك حتى تتلافى وقوع الحلف في المصاعب الناجمة عن تصادم المصلحة المشتركة لأعضائه مع مصالحهم الفردية المتعارضة، كذلك لا بدَّ من الإهتمام بعوامل التغيير في تطور الحلف أو تدهوره، فإذا تأملنا تطورات أحلاف كالحلف الأطلسي وحلف وارشو والحلف المركزي في السنين المتتالية لوجدنا تغييرات مهمة فيها، إذا لم يكن في الشكل الرسمي للعضوية ففي درجة إلتزام الأعضاء دعمها لبعضها على الأقل، من ذلك مثلاً موقف فرنسا من حلف الأطلسي منذ أيام الجنرال ديغول وموقف اليونان منه فيما بعد، [15]

(15) مورتر سيلرز، النظام العالمي الجديد، القاهرة، المؤسسة العربية للنشر، 2001، ص92.

وكما تنشأ الأحلاف وتتطور فإنها تنقضي، والإنقضاء يأخذ أشكالاً شتى، بعضها رسمي وبعضها الآخر واقعي. وأهم أسباب إنقضاء الأحلاف الرسمية إنتهاء مدتها المحددة في معاهدة إنشائها وذلك بصورة إتفاقية أو بصورة منفردة. كذلك تنتهي الأحلاف بهزيمة أو تحطم أحدها أو كل

أطرافها أو برفض الإلتزام بها أو بشذوذ أحد الأطراف أو بعضهم عنها بطريقة أو بأخرى. كما قد تنتهي الأحلاف بسبب تغير السياسة الداخلية لأحد أطرافها أو بعضهم كحلف بغداد أو الحلف المركزي الذي إنتهى عملياً بانسحاب العراق منه عقب ثورة 1958 وكنتيجة لتبدل العلاقات الدولية. وهكذا وكنتيجة لسياسة البيروسترويكا(*) في الاتحاد السوفييتي وما طرأ على سياسته الخارجية تخلت الدول الأعضاء في حلف وارسو من تحالفها مع السوفييت ومع بعضها وأدى ذلك إلى وضع حد رسمي للحلف في صيف عام 1991 مما كان له أثره الكبير في وضع نهاية للحرب الباردة بين الدول الأعضاء في حلف الناتو ودول أوربا الشرقية(16).

اما آثار الأحلاف في إستقرار الأمن الدولي وهو محور دراستنا فتتمثل في أن الأحلاف تساهم في إستتباب الأمن لأطرافها، وهذا يعدّ مهماً بحد ذاته. لكنَّ هذا الإدعاء الذي يراه بعضهم غنياً عن الشرح هو لدى آخرين موضع شك كبير، ومن هؤلاء المشككين بجدارة الأحلاف المفكر (كلوز كنور) الذي يرى أن «القوة المسلحة أقل فائدة إما بسبب مشروعيتها المحددة وإما بسبب الخوف من التصاعد في إستخدامها، وأن الأحلاف ينبغي أن تكون أقل قيمة مما كانت عليه».

ويذهب بورتن Burton إلى أبعد من هذا إذ يقول: «إن التنافس العسكري بين مجموعتين متصارعتين وشيوع القطبية الثنائية في البنيان السياسي الدولي لا يفشل في تحقيق مزيد من الأمن فحسب بل يساهم زيادة التوتر وجعل الخلاف أكثر حدوثاً. إن الأحلاف لا تفشل فقط في تحرير أعضائها من الإنفاق الزائد على التسلح بل إنها تخلق تنافساً بين كل من الدول مما يحتمّ مزيداً من الإنفاق»(17).

وعليه أن قيام دولة بالتحالف مع دولة أخرى حتى تزداد أهمية إستمرار حكومة تلك الدولة ويصبح التركيز على الحيلولة دون حصول أي تغيير سياسي داخلي يكون من شأنه تهديد التحالف، ولأجله إنساقت الولايات المتحدة إلى دعم حكومات طاغية أو غير شرعية ولا شعبية لكي تضمن عدم حدوث مثل هذا التغيير، وكذلك وبصورة حتمية فإن المساعدات الإقتصادية والتكتيكية قد أعطيت على أساس تمييزي مناطة بإعتبارات إستراتيجية قصيرة المدى أكثر من أهداف الرفاهية البعيدة.

(*) الكوميكون هي منظمة اقتصادية تأسست سنة 1949م، وكانت تضم الإتحاد السوفيتي، المانيا الشرقية، المجر، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، فيتنام، وتهدف الى التخطيط المنظم القائم على قاعدة التبادل الثنائي بين الأعضاء، وإنشاء منطقة للتبادل الحر بين المعسكر الإشتراكي.

(*) البيروستريكا وتعني بالروسية إعادة البناء وهي برنامج للإصلاحات الإقتصادية أطلقه رئيس الإتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف وتشير الى إعادة بناء إقتصاد الإتحاد السوفيتي، والتي رافقت سياسة غلاسنوست والتي تعنى بالشفافية. ادت السياستان معا الى إنهيار الإتحاد السوفيتي وتفككه عام 1991.

(16) ممدوح منصور، مصدر سابق، ص179.

(17) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، 1983، ص153.

المحور الثاني: التحالفات الدولية ضد التنظيمات الإرهابية المهدّدة للأمن الدولي: التحالف الدولي ضد تنظيم (داعش) الإرهابي ـ دراسة حالة

يمرّ اليوم الأمن الدولي وللأسف بمرحلة حرجة، فمنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2011 التي إستهدفت الولايات المتحدة، جرى تغيير الأجندة الأمنية العالمية من قبل الحرب على الإرهاب والنزاعات المرتبطة بها وأصبحت رهينة لديها، غير أنه بالمقابل حدث عدد من الأمور الإيجابية التي لا يمكن إغفالها أو التغاضي عنها، اذ نلاحظ أن ثمة إعترافاً اليوم بأن التحديات العالمية التي تواجه البشرية من قبيل حماية البيئة، والصحة العالمية، والتنافس على الموارد، والإندماج أو التهميش، وظاهرة الهجرة تشكل رهانات كبرى بالنسبة لمستقبل البشرية.

الأمن الدولي في تغير مستمر فالتهديدات التي تميزت بها القرون الوسطى في أوربا تختلف إختلافاً جذرياً عن التهديدات التي شهدتها أوربا خلال القرن العشرين.

ولكن مع ذلك، لا بدّ من إعادة النظر في الطريقة التي يراد بها في كثير من الأحيان التعامل مع هذه الرهانات، اذ تُقترح علاجات عسكرية للتعاطي مع هذه التحديات الأساسية، وعليه، فيمكن القول إننا إنتقلنا، على ما يبدو، من ظاهرة عولمة المسائل الأمنية وهو ما شكل تقدماً إلى اتجاه جديد اليوم نحو عسكرة المشاكل العالمية وهو ما يشكل تراجعاً، ذلك أنه إذا كانت تأثيرات إنعدام الأمن يمكن أن تشكل موضوع إجماع، فإن اللافت هو أنه لم يعدّ هناك تفكير في الأسباب، إذ يلاحَظ أن هناك في كثير من الأحيان رغبةً في تقديم إجابة أمنية على مشاكل هي في الأصل سياسية[18].

(18) جهاد عودة: النظام الدولي، مصر، دار الهدى، ط1، 2005، ص59.

وبما إن الأمن الدولي في تغير مستمر فالتهديدات التي تميزت بها القرون الوسطى في أوربا تختلف إختلافاً جذرياً عن التهديدات التي شهدتها أوربا خلال القرن العشرين لاسيما خلال الحرب العالمية الأولى، وكذلك تختلف عن تهديدات الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة أخذت منحى آخر، أمَّا حقبة ما بعد الحرب الباردة فقد شهدت إنهيار الإتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة بالتحكم في النظام الدولي، التهديد الذي برز خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة هو تنامي التيارات الإسلامية الأصولية المتطرفة، لا سيّما بعد إحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر عام 2001، اذ أصبحت

التيارات الأصولية المتشددة العدو الأول للولايات المتحدة والعالم، وبرز ذلك جلياً من خلال سلسلة من التفجيرات التي تبنتها تلك الحركات المتشددة، وبرز حينها تهديد جديد للأمن وهو ما عرف بالإرهاب الدولي[19].

وفي الحقيقة ان بروز التيارات الدينية المتشددة بدأ بشكل فعلي في عدد من البلدان الإسلامية التي بدأ التطرف يدب في عدد من مفاصلها، فالتغيير الذي شهدته إيران عام 1979، عقب إنهيار النظام الملكي وإستبداله بنظام جمهوري إسلامي، فضلاً عن بروز حركات أخرى كان منطلقها الاول هو محاكاة الثورة الإيرانية التي حدثت عام 1979 في إيران، والتي تنتمي إلى مذاهب إسلامية مغايرة بأهمية إثبات ذاتها على الساحة الدولية كما فعلت الثورة الإسلامية في إيران[20]، ومن هنا كانت الإنطلاقة لأغلب حركات الأصولية الدينية في المنطقة، وبدأ حينها سباق إثبات الذات بالنسبة للعديد من الحركات، فأثر ذلك على الأمن الدولي، وتعرضه جراء تلك التغييرات الجذرية إلى التهديد من جهات جديدة، لا تمتلك أغلب دول العالم سبل التعامل معها بالطرق الصحيحة، لأن التهديد في تلك الحالة مختلف ولا يعمل بصورة مباشرة، بل أصبح التهديد غير معلوم الهوية والمنطقة الجغرافية، اذ أصبح من الصعوبة جداً التكهن بنوعية التهديدات وإشكالها التي من الممكن أن تستهدف العديد من الدول.

ومن بين هذه التهديدات (داعش) التي تمّ إختيارها على عدّ أنها لم تكن مجرّد حركة إرهابية متطرّفة، بل إنها شبكة واسعة ومصبٌ لتيارات وجماعات إرهابية مختلفة، لا سيّما وقد إستقطبت عناصر شبابية من بلدان بعيدة سواء في أوروبا أم أمريكا أم أفريقيا، الأمر الذي جعلها حركة عالمية عابرة للحدود والقارات. إنها شكلٌ من أشكال تحالف إرهابي دولي خارج نطاق الجغرافيا، وإذا كان عدد من القوى لم يستشعر خطرها، إنْ لم يكن الإستفادة منها وتوظيفها في الصراع، فعلى الأقل غضّ النظر عنها، لكنها شعرت بخطرها الحقيقي بعد أن وصلت نيرانها إلى عقر دارها، وقد دفع ذلك إلى إستصدار قرارات دولية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتحريمها وتجفيف منابعها ومواردها المالية وملاحقة أعضائها[21].

وبعد إحتلال الموصل في 10 يونيو (حزيران) 2014 إستوجب الأمر تشكيل

(19) أُنظر :محمد إسماعيل، من القاعدة الى (داعش)... تحولات واسعة في مشهد العنف، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات، يوليو2015)، ص (166–169)

(20) مارتن غريفيش وتري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2008)، ص79.

(21) يعد تنظيم جماعة المسلمين والذي عرف إعلامياً (التكفير والهجرة) اول تنظيم إرهابي تكفيري في مصر بقيادة شكري مصطفى في منتصف الستينات من القرن المنصرم، ثم تلاها (تنظيم الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبين) في فبراير عام 1998، التي كانت القاعدة الأساس لتنظيم قاعدة الجهاد بقيادة (اسامة بن لادن)، للمزيد راجع :د. وحيد عبد المجيد، الإرهاب بين الإعلام الحمر.... والرايات السود، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات، يوليو 2015)، ص43
كذلك انظر: د. شذى عبد الوهاب، تطور مقاربات الحدود من الإقتصاد الى الأمن، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 201، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات، يوليو 2015)، ص6.

تحالف دولي لمواجهة (داعش)، ودعت الولايات المتحدة إلى التعاون والتنسيق العسكري والإستخباري والأمني للتصدّي لها، وإنضمّ إلى هذا التحالف الدولي نحو 60 دولة منها (الولايات المتحدة الامريكية، استراليا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، هولندا، المانيا، أيطاليا، اسبانيا)، والسبب في الإنضمام هو إدراك الدول المتحالفة بان الأمن الدولي لأية دولة في عالمنا المعاصر سواء أ كانت متقدمة أم نامية قضية مركزية تحتلّ هرم الأولويات الإستراتيجية نتيجة التداخل في المصالح وسرعة التغير، فضلاً عن التأثر والتأثير[22]، إلّا أن هذا التحالف لم يكن شاملاً، ولهذا السبب، وبعد حين، راجت فكرة قيام تحالف رباعي في مقدمته روسيا وبمشاركة إيران (المستبعدتان من التحالف الدولي)، فضلاً عن العراق وسوريا، وهما الدولتان الأكثر تضرّراً من (داعش)، علماً بأن إيران وروسيا هما حليفتان لسوريا، إلّا أن الدعوة إلى التحالف الرباعي أغضبت واشنطن التي ترتبط مع بغداد بإتفاقية الإطار الإستراتيجي الدولي (SfA) الموقعة في عام 2008 فطلبت حينها من رئيس الوزراء العراقي(حيدر العبادي)عدم مشاركة الروس في عمليات قصف (داعش)، إلا أن الحكومة العراقية عدّت التحالف ليس أكثر من ''خلية إستخبارية'' لتبادل المعلومات بخصوص داعش والإرهاب الدولي[23].

(22) د. منعم صاحي العمار، شيماء تركان صالح، الامن الوطني العراقي ومكافحة الاهاب دراسة في اشكالية الادارة، مجلة دراسات دولية، العدد 61، (بغداد: مركز دراسات الدولية – جامعة بغداد، 2015)، ص28.

(23) Clint Watts http://www. fpri. org/contributors/clint-watts, ISIS on the March, foreign policy 16June 2014.

كان من المتوقع أن تكون نتائج التحالف الدولي أكثر عمقاً وأسرع أثراً في القضاء على (داعش)، ولكن على الرغم من إنقضاء عامين تقريباً على قيامه، فلا يزال (داعش) يهيمن على أراضي شاسعة من الأراضي العراقية (الموصل)، حتى وإن لحقت به خسائر غير قليلة، لا سيّما مؤخراً عند تحرير مدينة الرمادي. وهناك قوى عراقية وبالتحديد الحشد الشعبي، تشكّك بدوره، بل وبرغبته في القضاء على (داعش)، وأحياناً يتهم لا بالتقاعس فحسب، بل بتسهيل مهمات (داعش)، سواء بقصف مواقع صديقة، وتقول إن هذا تكرّر أكثر من مرّة، أو برمي مساعدات من الجو لمناطق يسيطر عليها (داعش)، عن طريق الخطأ.

في الحقيقة نحن نؤيد مع ما وصف من عدد من المحللين السياسيين بانها لعبة جيبولتيك، وتبادل ممكنات القوى دولية ولكن في الشرق الأوسط، طالما بدت الوسيلة والمهمة جاهزة.

لو حلّلنا أهداف التحالف الرباعي، سنراها لا تختلف كثيراً عن أهداف التحالف الدولي وأهداف التحالف الإسلامي، والمقصود القضاء على (داعش)، حسبما هو معلن، لكن ذلك ليس كافياً، فالأهداف السياسية وبالتداخل مع ظروف الصراع الدولي، ولا سيّما ما بعد (داعش) هي الأساس، ولهذا تمّ إستبعاد روسيا، والأمر ليس بعيداً عن علاقة ذلك بالنزاع مع أوكرانيا ونصب صواريخ أمريكية على حدودها في عدد من بلدان أوروبا الشرقية، والخلاف الأمريكي ـ الروسي يؤشّر لإحتمالات عودة الحرب الباردة، ولا سيما في منطقة الشرق الاوسط، فروسيا شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم قضية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، ومنها محاربة تنظيم (داعش) إستخداماً سياسياً، وهو ما تمّ التصرّيح به على لسان وزير خارجيتها لافروف بأنها لن تسمح الإطاحة بالنظام السوري، فموقفها داعم للنظام السوري منذ إندلاع الأزمة السورية، وقدمت وساطتها مستضيفة جلسات حوار بين هذه الأطراف والنظام السوري، وان لم تسفر عن أيه نتائج.

أن إنخراط روسيا في الحملة الدولية لمواجهة (داعش)، مرده بالتأكيد السعي لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية.

في الحقيقة أن إنخراط روسيا في الحملة الدولية لمواجهة (داعش)، مرده بالتأكيد السعي لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية، وأهم هذه الأهداف هو دعم نفوذها في المنطقة الذي كان تقلّص كثيراً بفعل ثورات الربيع العربي، وانه في ضوء عزلتها بسبب نزاعها مع اوكرانيا، قد تساهم مشاركتها في تغيير هذا الموقف، ولهذه الأسباب رمت ثقلها في المعركة لمواجهة (داعش) والجماعات المسلحة، في حين أن القوى الأساسية في التحالف الدولي تضع ذلك شرطاً للتسوية في سوريا، وإن تغيّر عدد من الأولويات بعد دخول الروس.

كما إن توتّر العلاقات الإيرانية ـ السعودية، بعد الهجوم مؤخراً على القنصلية السعودية في مشهد وسفارتها في طهران قاد مجدداً إلى صراع تحالفات إقليمية ودولية، اذ تطور الموقف مما أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين وهو ما حذت حذوه دولاً خليجية وعربية أخرى كالإمارات العربية المتحدة[24].

وبما إن التنافس بين المحاور أصبح على أشدّه، وخير دليل على صحة كلامنا اذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبعد التدخل الروسي في سوريا

(24) Peter tomsen, the Good war?: whatwent wrong in Afghanistan-and how to make it right, foreign policy, November-December, 2014, p48

بقصف مكثّف لـ (داعش)، وذلك لتبعد الروس من الظهور بمظهر المتصدّي الأساس لـ (داعش)، والأمر لا يتعلق بالعراق فحسب، بل طلبت من حلفائها بما فيهم أطراف معارضة للحكم في سوريا، التوجّه ضد (داعش) لأنه يمثل الخطر الأكبر. وقد لا يكون بعيداً عن هذا المشهد إسقاط تركيا طائرة روسية على الحدود السورية – التركية، لأنه حسب قولها إن القصف الروسي إستهدف جماعات معارضة من التركمان وليس مواقع (داعش).

وبما إن أهداف التحالف الدولي لا تتطابق مع طموح المملكة العربية السعودية، فقد لجأت إلى تأسيس التحالف الإسلامي، الذي أعلن عن قيامه بقيادتها التي تتمتع بنفوذ إقليمي كبير سياسي ومالي وعسكري، وكان ذلك بمثابة مفاجأة سياسية من العيار الثقيل، اذ ضمّ هذا التحالف نحو 34 دولة غالبيتها من أعضاء التحالف الدولي، بما فيها السعودية نفسها[25].

كما أرسلت السعودية قبل دخولها اليمن قواتها نحو المنامة لقمع حركة احتجاج عارمة شهدتها البحرين، لشعورها بأن نجاحها لا يقضي على نظام حليف وعضو في مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل يهدّدها بالصميم، وفي كلا الحالين في البحرين واليمن كانت السعودية تتخوف من تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو ما عبّرت عنه إزاء موقفها من الملف النووي الإيراني، لاسيما وإن نفوذ طهران كان يمتد إلى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، ولذلك فإنها بالتدخل بالبلدين استهدفت وضع حاجز خليجي بوجه التمدّد الإيراني، على الرغم من أن الجبهة الخليجية غير موحّدة بالكامل، لكن النفوذ السعودي يشكل القطب الأساس لمجلس التعاون الخليجي، وهو ذاته شكّل المحرّك الرئيس للتحالف الإسلامي[26].

في الحقيقة لقد إقتحمت (داعش) نمط حياة الناس، وهي تريد فرض طريقة عيش تتناقض على ما إعتادوا عليه من فهم ميسّر ومبسّط ومتسامح للإسلام. وبهذا المعنى فإن مثل هذا التهديد للمجتمعات يمتدّ إلى الدين وتعاليمه بتشويهها وإظهارها لصيقة بالوحشية والعنف والإرهاب، لاسيما محاولات غسل أدمغة عدد من الشباب ودفعهم للقيام بعلميات انتحارية، وهكذا أخذ يستقرّ في أوساط غير قليلة في العالم، إن العرب والمسلمين هم من أنتج (داعش) وهم المسؤولون عنها، وإنْ كان مثل هذا الأمر جزءاً من صناعة إعلامية غربية.

(25) د. عزت سعد السيد، بين التوسع الاهابي والتمدد الايراني: السياسة الروسية وامن الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، (القاهرة: مؤسسة الاهرام للدراسات، يوليو2015)، ص (110 – 111).

(26) Kori Schake http://foreign policy. com/voices/ schake, ISIS Is Winning http:// www. foreign policy. com/ articles/ 2014/ 07/ 09 /isis_ is_ winning_ social_ media_hashtag_diplomacy: Why is a barbaric medieval caliphate so much better at social media than Washington? foreign policy JULY 9, 2014, p48.

وحين يمتدّ التهديد إلى الأمن وبدوره يهدّد الإستقرار، فالمسألة لا تبقى بحدود فكر متطرّف أو تكفيري فحسب، لأن ذلك إنتقل إلى الفعل، لاسيما بغزو وإحتلال محافظات ومناطق شاسعة بزعم إقامة الخلافة، وهو الأمر الذي سيترك تأثيره في التنمية والتقدّم، اذ ستضطر الدولة مهما كانت لتسخير كامل إمكاناتها العسكرية والإقتصادية لمواجهة هذا الخطر، وهذا يعني أن البلاد ومواردها ستتّجه نحو العسكرة وسيؤثر ذلك في حالة الإستقرار، بفرض حالة الطوارئ، وبسبب (داعش) وقبلها القاعدة والمزاعم بمحاربة الإرهاب الدولي، جاء التدخل الخارجي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للبحث في وسائل جديدة قادرة على فهم مطالبها وإستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب، وما إتّباعها إستراتيجية عقد التحالفات الأمنية لعام 2002 إلّا دليل على صحة كلامنا[27]، وهو الأمر الذي يمكن مشاهدته على نحو جلي في العراق وأفغانستان، وفيما بعد في ليبيا وسوريا واليمن.

(27) للمزيد انظر: د. بهاءعدنان السعبري، الرؤية الامريكية للتحالفات الدولية بعد احداث 11 ايلول 2001، مجلة دراسات دولية، العدد 57، (بغداد: مركز دراسات الدولية – جامعة بغداد، 2014) ص187

كما إن ما تقدم قد يكون أيضا ستاراً دخانياً يخفي السعي نحو أهداف إخرى أقل قيمة كإختفاء هذه الدول كقوة مؤثرة في السياسة العالمية، كما ان النجاح السياسي البعيد المدى للدول المشاركة ضد إرهاب (داعش) تعتمد على شرعية او عدم شرعية الممارسات التي تقوم بها، كالإعتماد على التحالفات الدولية، قدر إعتمادها على القوة العسكرية وجمع المعلومات الإستخبارية وعمل قوات الأمن[28]، وهذا يعني أن إتّباع سياسة التحالفات وتغيّر عقيدة التحالفات من دفاعية الى هجومية سبيل لمواجهة التهديدات الإهابية، ولا سيّما داعش هو الحل الأفضل لإحلال الأمن الدولي.

(28) John Hudson http://www. foreignpolicy. com/profiles/John-Hudson, Obama Administration Trashes Baghdad for Ignoring Warnings About ISIS http://thecable. foreignpolicy. com/posts/2014/07/23/obama_administration_trashes_baghdad_for_ignoring_warnings_about_ isis, foreign policy, JULY 23, 2014, p43.

الخاتمة :

يتّضح مما تقدم، وفي ضوء قراءتنا للعديد من المراجع حول موضوع الدراسة الى التوصل لعدة حقائق، سيتمّ تناولها من الباحثين، وعلى الشكل الآتي :

1. أفرز الوضع الدولي بعد الحرب الباردة تحولات هامة واقعياً ونظرياً، ساهمت في بلورة مفاهيم ورؤى جديدة لظواهر العلاقات الدولية، فلم تعد هذه الأخيرة تقتصر على دراسة وتحليل سلوكيات الوحدات السياسية وحسب، وإنما إمتدت لتشمل دراسة فواعل من غير الدول، كنتيجة لحجم التأثير في ظواهر وقضايا العلاقات الدولية، كبروز ما يعرف

بالتهديدات الأمنية الجديدة التي تتميز بإمتدادها عبر القارات وسرعة إنتشارها وصعوبة التحكم في أطرافها وفواعلها، كما يصعب على الدولة بمفردها مقاومتها، وهو ما أدى لضرورة تكثيف جهود التعاون الدولي لمواجهتها، ولأجله عُدّت التحالفات الدولية إحدى المظاهر المعاصرة ونتيجة من نتائج البيئة الدولية المعقدة وغير المستقرة، اذ لم تكن الحاجة إليها في الماضي كما هو الحال في الحاضر.

2. إدركت الدول على مر التاريخ دور التحالفات الدولية في تحقيق العديد من الأهداف بأقلَّ تكلفة وبمدة زمنية موجزة إنطلاقاً من أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدّد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أم المستقبل

3. لم يعد مفهوم المواجهة السلبية بين الدول مقبولاً في المجتمعات الحضارية، وإنَّما إحلال التحالف سبيلاً لتلبية متطلبات الدول المتحالفة.

4. وعي معظم الدول لحجم المخاطر التي تتعرض لها من الدولة او الدول المعادية لها، ولأجله تحوّل الإنخراط في مسار التحالفات سبيلاً لطرح إختيارات إستراتيجية وعلى نحو مستقل.

5. إنَّ زيادة الدور الدولي للتحالف الدولي ضد (داعش) عُدَّ الأنسب في ظل ظروف الواقع الحالي، والأجدر بتكوين حال جديد يعين على صياغة مستقبل دولي يتيح وضعاً أفضل لدور التحالف الدولي في النسق الدولي، وبأسلوب أقلَّ كلفة إستراتيجية، وأكثر قدرة على إحداث نقلات إستراتيجية لتعزيز إستدامة التحالف الدولي في النظام الدولي المعاصر.

6. أعطى عدد من الدول العربية ومنها العراق نموذجاً صارخاً لإخلال الرؤى الأمنية الجامعة، الأمر الذي جعل من واقعه الآن من تفتت في وحدته الوطنية خياراً واقعياً لا سيَّما عندما يغلف بنتائج الديمقراطية.